

قانون رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٥٣

بوضع شروط منح درجة الليسانس الممتازة في اللغة العربية وآدابها والدراسات الاسلامية من كلية دار العلوم في جامعة القاهرة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٨ بوضع اللائحة الأساسية لكلية دار العلوم في جامعة القاهرة ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٥٠ بوضع اللائحة الداخلية لكلية دار العلوم في جامعة القاهرة المعدل بالمرسوم الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ باعادة تنظيم جامعة القاهرة المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يجب للحصول على درجة الليسانس الممتازة في اللغة العربية وآدابها والدراسات الاسلامية من كلية دار العلوم في جامعة القاهرة أن تتوافر في الطالب الشروط الآتية :

(١) أن يحصل في التقدير العام في امتحان النقل من السنة الأولى على درجة « جيد » على الأقل . وفي امتحان النقل من السنة الثانية على درجة « جيد جدا » على الأقل .

(٢) أن يتابع في السنتين الثالثة والرابعة الدراسات الخاصة بطلاب درجة الليسانس الممتازة طبقا للجدول الملحق باللائحة الداخلية لكلية دار العلوم في جامعة القاهرة المشار إليها .

(٣) أن يحصل في امتحان النقل من السنة الثالثة وفي الامتحان النهائي على درجة « جيد جدا » على الأقل وذلك في مادة الامتياز وفي التقدير العام .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تظل التعريفات الجزئية ورسوم الانتاج المعمول بها حتى يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ نافذة المفعول لمدة تقبى في ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ؛

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ؛

صدر بقصر الجمهورية في أول منفرسة ١٣٧٢ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل ابراهيم العمري

وزير القصر (بالانتداب)

وزير العدل

وزير الصحة العمومية

وزير الدولة

نائب وزير التجارة والصناعة

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزير الزراعة

وزير الشؤون الاجنبية

وزير الخارجية

وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان

وزير الاشغال العمومية

وزير الداخلية

وزير المعارف العمومية

وزير المواصلات

وزير الاشغال العمومية

وزير الداخلية

وزير المواصلات

وزير الاشغال العمومية

وزير الداخلية

وزير المواصلات

وزير الاشغال العمومية

وزير الداخلية

وزير المواصلات

وزير الاشغال العمومية

14 OCT 1953

"مادة ٨٥٣ - يصدر الأمر بالأداء بناء على عريضة من الدائن أو وكيله يرفق بها سند الدين وما يثبت حصول التكليف بوفائه وسبق هذا السند في قلم الكتاب الى أن يمضى اليه بعد المنصوص عليه في المادة ٨٥٥".

ويجب أن تكون العريضة من نسختين مطابقتين ومشملة على وقائع الطلب وأسانيده وأسم المدين كاملا ومحل اقامته وقسفع بها المستندات المؤيدة لها وأن يعين الطالب فيها موطنًا مختارًا له في دائرة اختصاص المحكمة فان كان مقمها خارج هذه الدائرة تعين عليه اتخاذ موطن مختار في البلدة التي بها مقر المحكمة.

ويجب أن يصدر الأمر على إحدى نسختي العريضة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديمها وأن يبين المبلغ الواجب أدائه من أصل وفائدة ومصاريف ويعتبر الأمر بمثابة حكم غيابي.

"مادة ٨٥٧ - لا يقبل من الدائن طلب الأمر بالأداء إلا إذا كان مصحوبا بالرسم بأكمله".

على أنه في أحوال المحجز المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٨٥٨ يحصل من الدائن ربع الرسم عند طلب توقيع المحجز والباقي عند طلب الأمر بالأداء وبصحة المحجز ولا يحصل من الدائن في هذه الحالة الرسم المقرر في المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، وفيما عدا ذلك تتبع أحكام هذا القانون في تقدير الرسوم وتحصيلها.

"مادة ٨٥٨ - إذا أراد الدائن في حكم المادة ٨٥١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفي الأحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضي بالحجز التحفظي يصدر أمر المحجز من القاضي المختص باستصدار الأمر بالأداء وذلك استثناء من أحكام المادتين ٥٤٥ و ٦٠٤".

وعلى الدائن خلال ثلاثين يوما من توقيع المحجز أن يستصدر من القاضي المذكور أمرا بالأداء وبصحة اجراءات المحجز وأن يقوم خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور هذا الأمر باعلان المدين به وكذلك بمحضر المحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن قد أعلنه به من قبل وإلا اعتبر المحجز كأن لم يكن.

مادة ٢ - تضاف مادة جديدة برقم ٨٥٧ مكررا بالنص الآتي :

"تسمى على الأمر بالأداء وعلى الحكم الصادر في المعارضة فيه الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الأحوال التي بينها القانون".

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في أول صفر سنة ١٣٧٣ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣).

محمد نجيب لواء (أ. ح.)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح.)

وزير العدل

أحمد حسنى

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في أول صفر سنة ١٣٧٣ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ. ح.)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح.)

وزير المعارف العمومية

اسماعيل محمود القباني

قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمعدل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٧ و ٨٥٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه النصوص الآتية :

"مادة ٨٥٢ - على الدائن أن يكلف المدين أولا وفاء الدين بعباد ثلاثة أيام على الأقل ثم يستصدر أمرا بأدائه من قاضي محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية بحسب الأحوال وذلك مالم يقبل المدين اختصاص محكمة أخرى بالفصل في النزاع. ويكفي في التكليف بالوفاء أن يحصل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ويقوم بروتسو عدم الدفع مقام هذا التكليف".